

➤ ويهدف هذا الملحق إلى :

من خلال هذا الملحق نهدف لتسليط الضوء على :

- أهم العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية حسب قانون النقد والقرض 11/03 المعدل والمتمم.
- تحديد أخطر جرائم الفساد المالي التي تهدد الجهاز المصرفي في الجزائر
- تحديد الضمانات القانونية من خلال الواجبات المهنية للمصارف والأجهزة والهيئات الإدارية والمصرفية والمالية المختصة بمراقبة الجهاز المصرفي ومتابعة جرائم الفساد المالي المصرفية.
- المسؤولية القانونية للمصارف بسبب خرق جرائم الفساد لأجهزتها المصرفية.

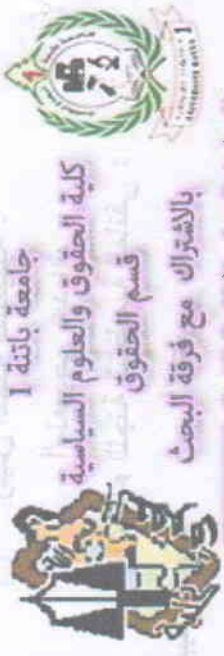
➤ إشكالية الملحق الوطني :

تقف اليوم المنظومة القانونية للمصارف امام تحديات العمليات الاجرامية خاصة الجرائم الفساد المالي التي يعد اخطرها جريمة تبيض الأموال وجريمة السرقات المالية عبر التحويلات الالكترونية إلى الخارج، تهريب العملة... وغيرها. وقد أحاط القانون الجزائري العمليات المصرفية بكل ضمانات الحماية القانونية ضد اختراقات الأجهزة المصرفية من خلال النصوص القانونية المحددة للواجبات المهنية للمصارف من خلال قانون النقد والقرض 11/03 المعدل والمتمم وكذا الأمر رقم 22/96 المعدل بموجب الأمر 03/10 المؤرخ في 26/08/2010 المعدل والمتمم لعامر 22/96 المتعلق بمخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهذا كله تطبيقا لنص المادة 59 من قانون 01/06 المعدل والمتمم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

وهنا نقف امام مدى تحقيق هذه الضمانات القانونية لحماية المنظومة المصرفية من جرائم الفساد لما تمثله من تهديد للاقتصاد الوطني نظرا لأهمية الجهاز المصرفي من خلال العمليات الائتمانية والاستثمارية في النهوض بالتنمية الوطنية في الجزائر .

من خلال هذا الملحق ندرس الاشكالية التالية :

إلى أي مدى نجحت المنظومة القانونية الجزائرية في توفير الحماية اللازمة للعمليات المصرفية ضد جرائم الفساد المالي ؟



جامعة باتنة I

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالاشتراك مع فرقة البحث

التعاون الدولي لمكافحة الفساد CNEPRU

بنك الخليج باتنة AGB

والصندوق الوطني للضامن عن البطالة باتنة Cnac

النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين باتنة I Sneu

وينظمون ملتقى وطني حول:

ضمانات الحماية القانونية للعمليات المصرفية من جرائم الفساد المالي في التشريع الجزائري

يومي :
بقاعة المناقشة
02-01 مارس 2017
بقسم الحقوق